تاريخ الارسال: 2018/04/04 تاريخ النشر : جوان 2018

المغايرة اللفظية والتركيبية في النحو العربي وأثرها في المعنى

The linguistic and syntactic variation in Arabic grammar and its impact on meaning

د. بدر بن عبد العزيز بن مجر المرشدي
الأستاذ المساعد في النحو و الصرف
وكيل كلية إدارة الأعمال للشؤون التعليمية
جامعة شقراء

الملخص العربي:

المغايرة اللفظية والتركيبية في النحو العربي، هي ظاهرة أسلوبية تمثل خروجاً عن اللغة المعيارية، أو انحرافاً عن الصياغة المألوفة في الاستعمال اللغوي العادي. وتُعَدُّ المغايرة عن لفظة إلى لفظة أخرى، أو عن صيغة صرفية إلى صيغة صرفية أخرى، أو عن تركيب نحوي إلى تركيب نحوي آخر ملمحا أسلوبيا يحمل في طياته أمارة ظاهرة أو باطنة من أمارات الإعجاز في القرآن الكريم و سائر النصوص الفنية الأخرى، بحيث تؤدي المغايرة في بعض التراكيب، أو في عنصر من عناصرها إلى دلالات لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال هذا التركيب، وقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة، الأول المغايرة في الأسماء والثاني المغايرة في الأفعال، والثالث المغايرة في التركيب النحوي بين الإسمية والفعلية، وخاتمة تناولت أهم النتائج والتوصيات.

Abstract

The linguistic and syntactic variation in Arabic grammar is a stylistic phenomenon that represents a deviation from the standard language, or from the familiar wording in ordinary linguistic usage. The variation from a word to another, from a morphological formulation to another, or from a grammatical composition to another represents a stylistic feature of the inimitability phenomenon of the Quran and other texts of art. The research has been divided into three main topics. The first discusses variation in names; the second addresses variation in verbs and the third deals with variation in grammatical structure between the nominal and the verbal sentences. The conclusion outlines the main results and recommendations.

المقدمة

لا شك أن العربية الشجاعة تتحلى بالعديد من خصائص الجلال والجمال، والإبداع والإقناع، كما أنها تتسم بالكثير من الظواهر الفنية التي تنفرد بها دون سواها من اللغات، وتزداد بها بهاء وحسناً وسمواً، ومن هذه الظواهر - التي شاعت وانتشرت في الكثير من أوعية اللغة على اختلافها؛ قرآناً وحديثاً وشعراً ونثراً- ظاهرة المغايرة اللفظية، هذه الظاهرة الأسلوبية التي تمثل خروجاً عن اللغة المعيارية، أو انحرافاً عن الصياغة المألوفة في الاستعمال اللغوي العادي.

وتُعَدُّ المغايرة عن لفظة إلى لفظة أخرى، أو عن صيغة صرفية إلى صيغة صرفية أخرى، أو عن تركيب نحوي إلى تركيب نحوي آخر ملمحا أسلوبيا يحمل في طياته أمارة ظاهرة أو باطنة من أمارات الإعجاز في كلام الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأمارة من أمارات الإبداع في سائر النصوص الفنية العالية الأخرى.

وذلك لما في المغايرة غير المتوقعة من إثارة عقل الباحث المدقق نحو استكناه سببها، والبحث عن سرها وغرضها، وهو أمر سيتوجب التأمل والتدقيق والبحث والنظر وبخاصة إذا تعلق بكتاب الله تعالى المعجز.

وهذه المغايرة تعد إحدى روافد التحليل اللغوي، ومدخلا من مداخل الأسلوبية الحديثة التي تتوخى التحليل الجزئي والكلي للنصوص؛ للوصول إلى السمات الفنية التي ينماز بها كلام عن كلام، فيتفاضل كلام عن كلام، وهذا التحليل كما يقول سعد

تاريخ الارسال: 2018/04/04 تاريخ النشر : جوان 2018

مصلوح: هو محاولة لفحص كوامن إمكانات قواعد اللغة، ومدى تكافؤ هذه الإمكانات، وقدرتها على توصيل المقاصد البلاغية المرتبطة بالبنية النحوية(1) .

ولأن خير الكلام كلام الله فقد أودعه سبحانه في قوالب لفظية هي الغاية في الإيجاز والإعجاز، وإن القارئ المتأمل والباحث المدقق ليرى التفنن والتنوع في مغايرة الكلمات داخل التراكيب، والعناصر اللغوية التي تتشكل منها هذه التراكيب، ومدى توافقها مع المعاني المرادة؛ بحيث تؤدي المغايرة في بعض التراكيب، أو في عنصر من عناصرها إلى دلالات لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال هذا المصطفى الذي لا يؤدى المعنى إلا من خلاله.

ظاهرة المغايرة عند القدماء

تعدُّ ظاهرة المغايرة من أكثر الظواهر اللغوية التي كان يتعاطاها العرب، وأوسعها انتشاراً في كلامهم، وأفصحها بلوغاً لمراد القالةِ منهم، وإنما كانوا يقصدون بها صرف الكلام عن وجهه الذي كان له؛ سواء أكان هذا الصرف في الحركات أو الأصوات أو المباني أو التراكيب، والكلام في لغة العرب إما أن يصدر عنهم على جهة (التكلم أو الخطاب أو الغيبة) وقد يصدر على جهة الحقيقة أو المجاز، وقد يصدر عنهم على جهة الإفراد أو التثنية أو الجمع، وقد يصدر بصيغة الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، وقد يصدر عن طريق الإنشاء أو عن طريق الخبر، وقد يصدر إما بخبر ابتدائي أو طلبي أو إنكاري، وقد يصدر إما بذكر أركان الجملة كاملة أو بحذف بعضها وقد يصدر إما بتقديم بعض العناصر أو بتأخيرها ... و غير ذلك مما يتميز به الأداء اللغوي العربي، ومن ثم كانت من أهم وأكثر الظواهر في كتاب الله -عز وجل-

وقد عبَّر الإمام السيوطي عن هذه الظاهرة بـ"إقامة صيغة مقام أخرى" (2) ووضع تحت هذه العنونة أنواعاً كثيرة من المظاهر التي تدخل الكلام.

ولكن الإمام السيوطي عالج ما أورده من هذا معالجة يسيرة لا تشفي الغلة، ولا تفي بالغرض، ومما أورده من ذلك :

إطلاق المصدر على الفاعل، نحو قول الله تعالى: ﴿ فإنهم عَدُو لي ﴾ (3)، ولهذا أفرده.

وعلى المفعول، نحو: ﴿ ولا يُحِيطون بشيء من عِلْمِه ﴾ (4)، أي من معلومه.

﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (5) أي مكذوب؛ لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام.

ومنه إطلاق البُشرى على المبشّر به، والهوى على المهوي.

ومنها إطلاق الفاعل على المصدر، نحو: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ (6) أي تكذيب.

وإقامة المفعول مقام المصدر، نحو: ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ (7) أي الفتنة، على أن الباء غير زائدة.

ومنها: إطلاق فاعل على مفعول، نحو: ﴿ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ (8)، أي مدفوق.

﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (9)، أي لا معصوم.

﴿ جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ (10)، أي مأموناً فيه.

وعكسه، نحو: ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ (11)، أي آتياً (12) .

فالمدقق لما أورده الإمام السيوطي يلمح بلا مشقة أنه أورد لظاهرة، وبعض مظاهرها دون أن يعالج الأغراض البلاغية التي اقتضت المغايرة في التعبير في الآيات السابقة وغيرها مما وضعه تحت هذا الأصل.

و يمكن أن نبرر هذا بأن الإمام لم يكن بسبيل العرض والتحليل، وإنما كان غرضه مظاهر إعجاز القرآن وفقط، دون التعرض لأسبابها إلا بما شاع عند اللغويين بتبادل الصيغ.

ولعل العلامة ابن الأثير كان أكثر تصريحاً باسم هذه الظاهرة من الإمام السيوطي الذي ألمح إلى مضمونها في الكلام؛ يقول ابن الأثير: "اعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان، أنَّ المغايرة عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها، وفتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام فإنه من أشكال ضروب علم البيان وأدقها وأغمضها طريقا" (13).

أما فيلسوف العربية ابن جني فيسمي المغايرة باسم العدول، وذلك في معرض حديثه عن مناسبات الألفاظ لمعانيها الموضوعة لها في باب: (قوة اللفظ لقوة المعنى) ويصفه بأنه فصل من العربية حسن، ومنه قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب ... ومثله باب فعل وافتعل، نحو قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنى من قولهم، قدر، كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس، قال الله تعالى: ﴿ ... أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ (14) فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ،

و عليه قول الله -عز وجل: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (15) وذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر(16).

و من هنا يتضح لنا دون إسهاب في المقدمات النظرية دور هذه الظاهرة المهمة في إثراء المعنى في القرآن الكريم باعتباره المصب الأخير الذي تنتهي إليه جميع روافد الأسلوب المتميز.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة، وخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع:

المبحث الأول: المغايرة في الأسماء .

المبحث الثاني : المغايرة في الأفعال .

المبحث الثالث : المغايرة في التركيب النحوي بين الإسمية والفعلية.

المبحث الأول

المغايرة اللفظية في الأسماء وأثرها في المعنى

***

المغايرة قد تقع بين صيغتين اتفقتا في مادة معجمية واحدة، وقد تقع أيضا بين لفظتين من مادتين معجميتين متباينتين، وقد ورد كثير من هذا في القرآن الكريم؛ فقد يُغاير الأسلوب القرآني بين لفظة ولفظة أخرى ليست من جنسها الاشتقاقي، ولا يقع ذلك في لغة القرآن العالية إلا لمرامي وأسرار بيانية يفتقدها السياق لو لم تكن هذه المخالفة، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللهُ على كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتاً ﴾ (17) فقد تمت المغايرة في هذه الآية الكريمة عن لفظة (نصيب) إلى لفظة (كفل).

والمتأمل في كلمة (نصيب) يجد أنها على وزن فعيل كنصير، وهذا الوزن من أوزان المبالغة والكثرة، والكلمة بوزنها هذا تدل على زيادة الثواب والأجر، أمَّا كلمة (كفل) التي على وزن (فِعْل) فهي توحي بالشدة والثقل والصعوبة التي تصاحب السيئة التي تنجم عن المعصية؛ ولذا نجد كثيراً من الكلمات المصوغة على هذا الوزن تحمل هذه الصبغة، وتتسم بهذه السمة غالباً؛ مثل: الحِمل، والثقل، والكِبر، يقول ابن القيم –رحمه الله تعالى- بعد أن ساق كلاماً طيباً عن الشفاعة: "وتأمل قوله تعالى في الشفاعة الحسنة (يكن له نصيب منها) وفي السيئة (يكن له كفل منها) تجد لفظ الكفل يشعر بالحمل والثقل، ولفظ النصيب يشعر بالحظ الذي يَنْصَبُ طالبه في تحصيله، وإن كان كل منهما يستعمل في الأمرين عند الانفراد، ولكن لما قُرن بينهما حَسُن اختصاص حظ الخير بالنصيب، وحظ الشر بالكفل" (18) وهو رأي أبي حيان أيضا (19).

وأرى أن حمل المغايرة على كثرة الاستعمال ليس تفسيراً مقنعاً ولا مرضياً لتفسير هذه المغايرة، وبخاصة إذا كانت في نص حكيم له أسراره ولطائفه المعجزة، ولعلها ترجع إلى أمر آخر هو أن (النصيب) هو الحظ، والحظ قد يكون مساوياً وقد يكون زائداً،

و أما (الكفل) فهو المثل المساوي مستعار من كفل البعير وهو كساء يدار على سنامه، وسمي كفلاً لأنه لم يعم الظهر، أو هو العَظْمُ الناتئ المحدودب في ظهر الحمار، صار مجازا في كل شدة (20).

وقيل: الكفل الكفيل، ونبه بذلك على أن من تحرى شرا فله من فعله كفيل يسلمه، كما يسلم الكفيل المكفول ببدنه، وقد صرحوا بذلك في قولهم: من ظلم فقد أقام كفيلا بظلمه، منبهة منهم على أنه لا يمكن التخلص من تبعة ظلمه وعقوبته عليه (21).

وإذا كان الكفل يطلب صاحبه ويلازمه، ولا ينفك عنه فإن في هذا تحذير شديد، وتنفير من إعانة المخالفين لشرع الله ولو بالكلمة؛ لما يترتب على ذلك من مظالم ومفاسد لا يعلم عقباها إلا الله تعالى، وذلك أن من معانيه الإثم كما ذكر أبو حيان (22).

فلفظة (كفل) تحمل في طياتها تهديداً ووعيدًا وتخويفاً؛ لأن الله تعالى يزجر بها ويخوف عبادة من الإعانة على الشر والسوء، وفي المقابل تحمل لفظة (النصيب) في طياتها معنى السعة والرحمة والجود المترتب عن فعل الخير، فالله يضاعف الحسنات إلى عشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف، ولا يجازي عن السيئة إلا بمثلها، يقول البيضاوي: "... النصيب هو ثواب الشفاعة والتسبب إلى الخير الواقع بها ... والكفل النصيب المساوي في القدر"(23).

وهذا ما أكده الألوسي بقوله: "التعبير بالنصيب في الشفاعة الحسنة وبالكفل في الشفاعة السيئة للتفنن، وفرق بينهما بعض المحققين بأن النصيب: يشمل الزيادة، والكفل هو المثل المساوي؛ فاختيار النصيب أولا؛ لأن جزاء الحسنة يضاعف، والكفل ثانيا؛ لأن من جاء بالسيئة لا يُجزى إلا مثلها، وفي الآية إشارة إلى لطف الله تعالى بعباده، وقال بعضهم: إنَّ الكفل وإن كان بمعنى النصيب إلا أنه غلب في الشر وندر في غيره؛ فلذا خص بالسيئة تطرية وهربا من التكرار" (24).

ومن ثَمَّ فالقيمة الدلالية للمغايرة تتبين من أنَّ لفظ (النصيب) يستعمل في الخير والزيادة، ولفظ (الكفل) يستعمل في الشر والشدة والمساواة، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿ مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزى إِلاَّ مِثْلَها وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ (25) فالحسنة بعشر أمثالها ويزاد عليها، والسيئة بمثلها، فلما أريدت هذه المعاني دخلت المغايرة فأحدثتها، وأحكمت وضع الألفاظ على المعاني.

و من المغايرة في الأسماء أيضا: المغايرة من جمع المذكر السالم إلى جمع التكسير، قول الله تعالى: ﴿ ... وَعَهِدْنا إِلى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ أَنْ طَهِّرا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ (26).

ففي الآية مغايرة عن الجمع السالم في (للطائفين والعاكفين) إلى جمع التكسير في (والركع السجود) والغرض الدلالي العام من الجمع سواء أكان سالما أو مكسرا هو "الإيجاز والاختصار؛ إذ كان التعبير باسم واحد أخفّ من الإتيان بأسماء متعدّدةٍ، وربّما تَعذّر إحصاء جميع آحادِ ذلك الجمع، وعَطفُ أحدها على الآخر"(27) مع ما في ذلك من تجنب سآمة تكرار العطف.

أما عن العلة الدلالية لمغايرة الجمع في الآية الكريمة –كما يراها غير واحد من علماء اللغة والتفسير- فهي التفنن في الكلام، والتنوع في الأسلوب، ومراعاة الفاصلة المنتهية بحرف مد ولين، يقول ابن عاشور: وقد جُمع الطائف والعاكف جمع سلامة، وجُمع الراكع والساجد جمع تكسير تفننا في الكلام، وبُعدا عن تكرير الصيغة أكثر من مرة" (28) وإليه ذهب أبو حيان (29).

أما ابن عرفة فكان أكثر دقة؛ حيث ذكر علة بديعة نتجت عن هذه المغايرة اللطيفة، فذكر أنه "جمع: (الطائفين) جمع سلامة؛ لأنه أقرب إلى لفظ الفعل فهو بمنزلة (يطوفون) وذلك؛ للإشعار بعلة تطهير البيت، وهو حدوث الطواف وتجرده ولو قيل: الطوَّاف: لم يفد لأن المصدر يخفي ذلك، وجمع (العاكفين) جمع سلامة؛ لقربهم من البيت كالطائفين بخلاف الركوع والسجود فإنّه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده، فلذلك لم يجمع جمع سلامة، ولم يعطف (السجود على الركوع) لأنّ الرّكع هم السّاجدون، ومن لم يسجد فليس براكع شرعاً؛ ولأن السجود يكون مصدر (سَجَدَ) ويكون جمع (سَاجِد) ولو عطف لأوهم أنه مصدر"(30).

ثم أشار إلى مغايرة أخرى في الآية الكريمة، وهي أنه غاير عن جمع ساجد على سُجَّد، كما جمع راكع على رُكَّع، فقال: فإن قلت: هلا قيل: السُّجّد، كما قيل: الركع، قال الله تعالى: ﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً ﴾ (31) قلت: يراد بالسجود وضع الجبهة على الأرض، ويراد به الخشوع ولو قيل (السجَّد) لم يتناول إلا السجود المرئي بالعين، فقيل: السجود ليعم المعنوي والحسي بخلاف الركوع، وجعل السجود وصفا له؛ لأن الخشوع روح الصلاة وسرها (32).

ونرى ابن القيم يتعمق ويغوص وراء بيان العلة من الجمع السالم وجمع التكسير بوجه عام فيرى أنك "إذا جمعت وكان القصد إلى تعيين آحاد الجموع وأنت معتمد الإخبار عن كل واحد منهم وسلم لفظ بناء الواحد في الجمع كما سلم معناه في القصد إليه ... وجاءت جموع التكسير معتبرا فيها بناء الواحد ... وصار الخبر كأنه عن الجنس الكبير الجاري في لفظه مجرى الواحد"(33).

إذا يمكن القول بأن الجمع المذكر السالم يستعمل إذا كان القصد إلى تعيين آحاد الجموع، وكان المتحدث متعمدا الإخبار عن كل فرد من أفراد هذا الجمع، أما جمع التكسير فيدل على تلبس الفاعل بفعله دائما، أو جبله عليه؛ لا عمل له سواه مثل: الحفظة والخزنة، قال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾ (34).

ولعل لهذه المغايرة الصرفية اللطيفة دلالةً أخرى، هي أن في مغايرة الوزن إشارة إلى مغايرة المكان، فالجمع السالم في الآية خاص بالذين يطوفون ببيت الله الحرام، ويعتكفون فيه، بينما جمع التكسير فهو عام لكل مصلٍّ وساجد لله تعالى، سواء أكان في

البيت الحرام أم في غيره، وفي هذا تعظيم وإعلاء لشأن المصلين، وإلحاقهم في المنزلة والكرامة والمثوبة والأجر بأولئك الطائفين العاكفين عند البيت العتيق.

ومن المغايرة في الأسماء أيضا: المغايرة بين الأصل المشهور والفرع غير المشهور، كما في قول الله تعالى: { كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاها } (35).

يقع التغاير في القرآن الكريم كثيراً بين الأصل المشهور في القياس، المتداول في الاستعمال في اللغة إلى فرع غير مشهور كما في الآية السابقة؛ حيث غاير الله تعالى فيها من الأصل المشهور (طغيان) الذي ذكر في القرآن تسع مرات إلى الفرع غير المشهور وهو (طغوى) الذي اختص بهذا الموضع فقط من سورة الشمس، وقد وقف العلماء من هذه المغايرة في هذا الموضع مواقف شتى، فقال بعضهم: "إنها من الكلمات التي جاء (لامها) بالواو والياء معا(36) وعلل الفراء التعليلَ نفسه فقال: أراد بطغيانها؛ إلا أنَّ الطغوى أشكل برؤوس الآيات فاختير لذلك"(37) .

وذهب آخرون إلى أن (الطغوى) اسم للعذاب الذي نزل بثمود؛ يقول السيوطي: "... وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله: (كذبت ثمود بطغواها) قال : اسم العذاب الذي جاءها الطغوى فقال : كذبت ثمود بعذابها (38)، ومما يقوي توجيه ابن عباس في جواز أن يُسمى العذاب الذي جاءهم (طغوى) أنه كان صيحة مجاوزة للقدر المعتاد (39) .

إلا أن بعض المفسرين فصل القول في سر مغايرة المصدر وإتيانه من بنات الواو دون الياء؛ لأنه يقال: طغا طغوا وطغيانا، فذهب الزمخشري: إلى أنها وإن كانت من الطغيا إلا أنهم فصلوا بين الاسم والصفة في (فعلى) من بنات الياء؛ بأن قلبوا الياء واوا في الاسم، وتركوا القلب في الصفة، فقالوا: امرأة خزيى وصديى(40) والعرب تقلب الياء واوا في أسماء المصادر كثيرا نحو: التقوى وشروى(41) والمعنى: أنَّ ثمود فعلت التكذيب بطغيانها، كما تقول: ظلمني بجرأته على الله، وقيل: كذبت بما أوعدت به من عذابها ذي الطغوى (42).

ولكن أبا حيان ذهب مذهباً مغايراً لما سبق كله وحكم على الكلمة بالشذوذ؛ لأنه يرى أن القياس الطغيا بالياء كالسقيا(43).

ومهما يكن من أمر تعليلات المفسرين وعلماء علوم القرآن لهذه المغايرة اللطيفة؛ وسواء أكانت الكلمة قد أتت على هذه الصورة مراعاة لرؤوس الآي، ومحافظة على الفاصلة القرآنية كما ذهب الفراء، أو أن الطغوى أُريد بها العذاب نفسه مبالغة فيه كما يوصف بالمصدر، أو أن الكلمة جاءت للفرق بين الصفة والاسم، كما ذهب الزمخشري، أو أن الكلمة جاءت شاذة على غير القياس كما ذهب أبو حيان (44)، ولحكمه على الكلمة بالشذوذ هنا محمل معنوي لطيف؛ لأن الطغوى والطغيان فرط التكذيب والتكبُّر عن اتباع من لا يرون له فضلا عليهم، وهذا شذوذ ظاهر من قوم ثمود؛ الذين كذبوا أخاهم صالحا، وتكبروا عن الاستجابة لأمر الله الصادر من خلاله، فأهلكوا بالصيحة الطاغية؛ بسبب فعلتهم الطاغية التي فعلوها؛ وهي عقر ناقة الله التي أُمروا بحفظها، ويمكن أن يكون المراد بالطاغية أشقى القوم عاقر الناقة، والهاء فيها للمبالغة كما في رجل راوية، وأهلكوا كلهم بسببه لرضاهم بفعله، أو بسبب الفئة الطاغية التي بعثته فانبعث فعقر ناقة الله تعالى؛ فلما شذ تصرفهم عبَّر عنه بمصدر شذ في الاستعمال وهو الطغوى، وعدل عن القياس وهو الطغيان، وهو وزن معبر عن غرابة تصرفهم، وانحراف سلوكهم، فجاء الله بالوزن المعبر عن هذا، وفيه تعريض بمشركي مكة في تكذيبهم نبيهم محمدا صلى الله عليه وسلم.

فإذا أضفنا إلى التحليلات السابقة الإيقاع الموسيقي للكلمة رأيناه يرسم الطغيان الذي بلغ منتهاه من خلال تأليف الكلمة من ثلاثة مقاطع (طغ - وا- ها) تملأ الفم عند النطق بها؛ فتستوفي الكلمة طاقات تعبيرية وتصويرية دالّة على المعاني المقصودة منها، من خلال بنيتها وحسن وضعها ودلالة أصواتها، وإيحائها وتأثيرها في النفس(45).

ومن المغايرة في الأسماء أيضا: المغايرة في الصيغ الصرفية بين اسم الفاعل واسم المصدر، كما في قول الله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ (46).

لقد لعبت المغايرة من اسم الفاعل (حالٌّ) إلى اسم المصدر (حِلٌّ) في هذه الآية دورا مهما جد في الدلالة المعنوية المرادة؛ حيث تنبه العلماء إلى أن المغايرة إلى صيغة اسم المصدر (حِلٌّ) شكلت ضبطا، ورعاية للمعنى خاصة عند اقترانها في المعنى بصدر الآية الأولى المصدرة بـ(لا) وبيان ذلك أن الصيغة اختلف معناها باختلاف نوع (لا).

فـ(حِلٌّ) في هذه الآية يمكن أن تكون بمعنى اسم المفعول (مُستَحَلّ) وعليه تكون لا زائدة لتأكيد النفي، والمعنى: "لا أقسم بهذا البلد الذي حرم أهله فيه صيد الطير والوحش، واستحلوا قتلك، ولم يراعوا حرمتك، في حين أمن الناس فيه على دمائهم وأموالهم(47)، وفي الجملة المعترضة بين القسم وجوابه (وأنت حل...) "تعريض بالمشركين في عدوانهم وظلمهم الرسول ﷺ في بلد لا يظلمون فيه أحدا، وفي ابتداء القسم بمكة أشعار بحرمتها المقتضية حرمة من يحل بها"(48)، وفيه أيضا: "تحقيق بذكر بعض المكابدة على نهج براعة الاستهلال، وإدماج لسوء صنيع المشركين ليصرح بذمهم على أن الحل بمعنى المستحل بزنة المفعول، الذي لا يُحترم، فكأنه قيل: ومن المكابدة أن مثلك على عظم حرمته يستحل بهذا البلد الحرام ولا يحترم كما يستحل الصيد في غير الحرم"(49).

ويرى الزمخشري والرازي: أن يكون (الحل) مصدر بمعنى الحلال الذي هو ضد الحرام، أي: أنت لست بآثم، لا تَبِعَة عليك فيما تفعله؛ حلال لك أن تقتل بمكة من شئت، وذلك أن اللّه تعالى فتح عليه مكة وأحلها له، وما فتحت على أحد قبله، فأحل دماء قوم وحرم دماء قوم، فقتل عبد اللّه بن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة، ومقيس بن صبابة وغيرهما، وحرم دار أبي سفيان فقال: (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن) (50).

أو كأن الله لما أراد أن يسلي رسوله قال له: "إن ما صنعته في هذا البلد فأنت في حل منه غير مؤاخذ عليه، ولا تبعة عليك فيه، أو أنك في حل ممن قاتلك أن تقاتله"(51)، وإنما فعل النبي ذلك بالبلد الحرام؛ لأن أهله جاءوا بأعمال توجب إحلال حرمته (52).

أما السمين الحلبي والألوسي فيريان: أن يكون اسم المصدر(حِل) بمعنى اسم الفاعل (حالٌّ) (53)، وهو الساكن المقيم عليه يكون المعنى: لا أقسم بهذا البلد وأنت حال به؛ لعظم قدرك، أي لا نقسم بشيء وأنت أحق بالإقسام منه (54).

فهذه المغايرة من صيغة (حال) إلى صيغة (حِلٌّ) مع كون (لا) هي التي أحدثت هذه المعاني التي ملخصها: أن الله لا يقسم بهذا البلد الحرام؛ لأن أهله استحلوا دم ومال وعرض نبيه، وأخرجوه منه، وجاءوا فيه بأعمال توجب إحلال حرمته، وأنه لا يقسم بشيء دون نبيه؛ لأنه أحق بالإقسام من كل شيء (55).

ويرى صاحب بالجنى الداني: أن (لا) ليست نافية، وإنما هي زائدة لتأكيد الإثبات والمعنى عندهم (لأُقسم) دون ألف، وعليه قراءة الحسن والأعمش وابن كثير (56).

و قيل ما بعد لا استئناف، وهي موقوف عليها؛ لأنها "رد لكلام قد تقدم من الكفار والقرآن كله كالسورة الواحدة فيجوز أن يكون الادعاء في سورة والرد عليهم في أخرى"(57).

أما الألوسي فيرى: أن يكون اسم المصدر (حِلّ) بمعنى اسم الفاعل (حالٌّ)(58) وهو الساكن المقيم وعليه فالمعنى عنده: أقسم بهذا البلد الذي أنت حال به، مقيم نازل فيه(59).

وفي هذا تعظيم للمقسم به؛ لأن مكة لما حل الرسول بها جمعت شرفين، شرفها هي الذي شرفها الله به، وشرف الرسول، فازدادت تعظيما على تعظيم، وشرفا على شرف، فصارت أهلا لأن يقسم بها، وفيه أيضا إظهار لمزيد فضله، وإشعار بأن شرف المكان بشرف أهله (60).

ومهما يكن من أمر فإن هذه المغايرة بين الصيغة الصرفية قد شكلت بناء محكما مترابط الأجزاء توافقت فيه الألفاظ وتكاملت وتآزرت في صنع مجموعة من المعاني المرادة، ولو كان التعبير بغير هذه الصيغة كأن يقول مثلا : وأنت حالٌّ أو مستحَل أو حلال لما كان هذا الثراء المعنوي.

المبحث الثاني

المغايرة اللفظية في الأفعال وأثرها في المعنى

***

إذا كانت المغايرة قد وقعت في الأسماء فقد وقعت في الأفعال أيضًا، ومن ذلك قول الله تعالى: **{** وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِه **}** (61).

و قعت المغايرة في هذه الآية الكريمة من الفعل (يمسسك) مع الضر إلى الفعل (يردك) مع الخير، وللمفسرين في هذه المغايرة دلالات رائعة، وآراء جليلة، حيث ذكروا أنه تعالى: ذكر المس في أحدهما، والإرادة في الثاني، للإشارة إلى أنهما متلازمان، فما يريده يصيبه، وما يصيبه لا يكون إلا بإرادته، لكنَّه صرَّح في كل منهما بأحد الأمرين، إشارة إلى أن الخير مقصود بذاته له تعالى، وأما الضر فإنما وقع جزاء لهم على أعمالهم، وليس مقصودا بالذات؛ فلذا لم يعبر فيه بالإرادة (62).

ولكن البيضاوي يرى دلالة أخرى تكشف عن رحمة الخالق جل ثناؤه بعباده، حيث يقول: "لعل الله ذكر الإرادة مع الخير، والمس مع الضر مع تلازم الأمرين؛ للتنبيه على أن الخير مراد بالذات، وأن الضر إنما مسهم لا بالقصد الأول، ووضع (الفضل) موضع الضمير؛ للدلالة على أنه متفضل بما يريد بهم من الخير لا استحقاق لهم عليه، ولم يستثن لأن مراد الله لا يمكن رده"(63).

أما الرازي فيرى: أن الشيء إما أن يكون ضاراً وإما أن يكون نافعاً، وإما أن يكون لا ضاراً ولا نافعاً وهذان القسمان مشتركان في اسم الخير، ولما كان الضر أمراً وجودياً لا جرم قال فيه: (وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرّ) ولما كان الخير قد يكون وجودياً وقد يكون عدمياً لا جرم لم يذكر لفظ الإمساس فيه بل قال: (وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ) والآية دالة على أن الضر والخير واقعان بقدرة الله تعالى وبقضائه فيدخل فيه الكفر والإيمان والطاعة والعصيان والسرور والآفات والخيرات والآلام واللذات والراحات والجراحات فبيَّن سبحانه وتعالى أنه إن قضى لأحد شراً فلا كاشف له إلا هو وإن قضى لأحد خيراً فلا راد لفضله البتة (64).

ثم إنه تعالى لما ذكر صفة الخير قال: (يُصبك) للدلالة على أن الخير والرحمة أقوى وأغلب ولما ذكر صفة الضر قال: (يمسسك) للدلالة على أن الضر عارض لا بقاء له (65).

وقد ألمح أبو حيان تبايناً دقيقاً في المغايرة بين الفعلين، فقال إن الله سبحانه وتعالى:

أتى في الضر بلفظ المس، وفي الخير بلفظ الإرادة ، وطابق بين الضر والخير مطابقة معنوية لا لفظية ، لأن مقابل الضر النفع ومقابل الخير الشر ، فجاءت لفظة الضر ألطف وأخص من لفظة الشر ، وجاءت لفظة الخير أتم من لفظة النفع ، ولفظة المس أوجز من لفظ الإرادة وأنص على الإصابة وأنسب لقوله : (فلا كاشف له إلا هو) ولفظ الإرادة أدل على الحصول في وقت الخطاب وفي غيره، وأنسب للفظ الخير، وإن كان المس والإرادة معناهما الإصابة، إلا أن (المس) من حيث هو فعلٌ صفةُ فعلٍ يُوقِعُه ويرفعه، بخلاف الإرادة؛ فإنها صفة ذات(66).

ولكي نتذوق هذه القيمة الدلالية لهذا التغاير فلابد من الوقوف على معنى اللفظين معجمياً؛ وبالرجوع إليها تبين أنَّ : (المس) هو أول ما يُحسُّ به من التعب ... وأصل المس باليد، ثم استعير للأخذ والضرب؛ لأنهما باليد، وللجماع؛ لأنه لمس، وللجنون؛ كأن الجن مسته (67)، ومسسته بيدي: أفضيت إليه من غير حائل(68) ويطلق على كل ما ينال الإنسان من أذى(69).

أما الإرادة ومادتها (رود) بالواو، لقولك: راوده على كذا، أي أراده على أن يفعل كذا، إلا أن الواو سكنت فنقلت حركتها إلى ما قبلها، فانقلبت في الماضي ألفاً، وفي المستقبل ياء، وسقطت في المصدر، لمجاورتها الألف الساكنة وعوض منها الهاء في آخره، ومعناها المشيئة، وأراد الشيء شاءه، وقد تكون مضمرة لا ظاهرة(70).

ومن خلال هذا العرض للمعنى اللغوي لكل من الفعلين (مسَّ، وأراد) نستطيع أن نتوصل إلى القيم الدلالية لهذه المغايرة؛ فالمس يعني الشيء الخفيف، والمس بمعنى اللمس، ولا يكون إلا ظاهراً سطحياً خفيفاً، ويكون مؤقتاً لا دائماً؛ وهذا يدل على لطف الله بعباده حين يمسهم السوء.

أما الإرادة فهي المشيئة المطلقة في الخير، وهي صفة دائمة من صفات ربنا الأزلية وما دامت من صفاته سبحانه وتعالى فهي متعلقة بالخير المطلق، وإذا تعلقت بما ظاهرة الشر فهو خير من جهة أخرى، ومنه قول الله عز وجل: ﴿ وإذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له وما لهم من دونه من وال ﴾ (71) ؛ فإرادة الله السوء بقوم فيها دلالة على تمام قدرته، وقيامه على تدبير كونه بدفع الناس بعضهم ببعض.

و من المغايرة بين الأفعال: المغايرة بين الفرع المشهور والأصل غير المشهور، فاللغة العربية لغة لها قواعدها الصرفية التي تحكم بنيتها، ومن تلك القواعد: الإعلال والإبدال؛ حيث نجد أن بعض الكلمات لها أصل تحولت عنه إلى صورة أخرى، حتى صارت هذه الصورة المحوَّلة أصلاً ثابتاً في هذا الموضع، ولكن لا يقاس عليه؛ لأن الفعل (قال) مثلا يُعدُّ فرعاً بعد إبداله عن الأصل (قَوَلَ) الذي ما عاد مستعملا، ولكن القرآن الكريم يخرق هذه القاعدة؛ فيستعمل الأصل غير الشائع، ويترك الفرع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ فَأَنْساهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولئِكَ حِزْبُ الشَّيْطانِ أَلا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطانِ هُمُ الْخاسِرُونَ ﴾ (72).

حيث غاير القرآن فاستعمل الأصل غير المشهور عن العرب، وعدل عن الفرع المشهور عندهم، وهذا ليس خارجاً عن سَنَن العربية، إلا أنه شذ في القياس، كما شذ (استصوب واستنوق) وهذا من المسموع الذي لا يقاس عليه، يقول ابن يعيش: "وقد شذت من ذلك ألفاظ فصححت ولم تُعلّ، كأنهم أخرجوها؛ منبهه على أصل الباب"(73).

ونفى بعضهم الشذوذ عن الفعل، وقال إنه جاء على الأصل دون إعلال، يقول ابن عاشور "وكان حق استحوذ أن يقلب عينه ألفاً؛ لأن أصلها واو متحركة إثر ساكن صحيح فحقها أن تنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها فراراً من ثقل الحركة على حرف العلة مع إمكان الاحتفاظ بتلك الحركة بنقلها إلى الحرف قبلها الخالي من الحركة فيبقى حرف العلة ساكناً سكوناً ميتاً إثر حركة؛ فيُقلب مَدَّة مجانسة للحركة التي قبلها، فحقُّ (استحوذ) أن يقال فيه (استحاذ) ولكن الفصيح فيه تصحيحه على خلاف غالب بابه وهو تصحيح سماعي، وله نظائر قليلة منها: استنوق الجمل، وأعول، إذ رفع صوته، وأغيمت السماء"(74).

هذا من الناحية الصرفية، أما من الناحية الدلالية فإن مجيء الكلمة على وزن (استفعل) فيه مبالغة للحدث والإكثار منه؛ لأن في استفعل من المبالغة ما ليس في فعل(75).

والعجيب أن المفسرين لم يتطرق – في حدود ما اطلعت عليه- إلى العلة المعنوية لهذه المغايرة، وإنما وقفوا عند رصدها صرفياً، وبيان ما حدث فيها من تصحيح المعل، والخروج عن القياس الذي يخضع له الفعل الأجوف، بقلب واوه أو يائه ألفاً؛ تخفيفاً على ما قرره الصرفيون من ذلك، وهو أمر لا يخفى.

ولكني أرى والله أعلم بمراده: أن الله تعالى غاير من الفرع إلى الأصل؛ للدلالة على هيمنة القرآن الكريم على العرب وعجزهم عن الإتيان بشيء من مثله وذلك لأن الاستحواذ في اللغة الاستيلاء، والعرب يقولون: "استحوذ العير على الأتان؛ أي استولى على حاذيها؛ أي جانبيها وساقها سوقاً عنيفاً (76) والاستحواذ: التغلب على الشيء والإحاطة به (77).

وكأن الله أراد أن يبين استيلاء الشيطان على أوليائه البالغين في الكذب غاية ليس وراءها غاية؛ حيث تجاسروا على الكذب بين يدي علام الغيوب وزعموا أن أيمانهم الفاجرة تروج الكذب لديه عز وجل كما تروجه عند المؤمنين، فقال: (استحوذ عليهم الشيطان) أي ساقهم واستولى عليهم فملك قلوبهم وغلبهم على أمرهم، وأحاط بهم من كلّ جانب بوسوسته وتزيينه حتى اتبعوه (78).

كما أنَّ مجيء الكلمة (استحوذ) على الأصل تومئ عن إحاطة الشيطان بهم؛ وإحكام وسوسته عليهم؛ لصرفهم عن خالقهم، بحركة دائبة لا تنقطع، وهذا ما تمثله الواو برسمها الدائري، وحركتها المنفتحة، ولو عبَّر بالألف الساكنة لما نَمَّ الكلام عن هذا المعنى اللطيف، والله أعلم بمراده.

المبحث الثالث

المغايرة في التركيب النحوي وأثرها في المعنى

***

وإذا كانت المغايرة تقع في الأسماء والأفعال، فهي تقع كذلك في التراكيب النحوية الإسمية والفعلية، وقد وقع التغاير بينهما كثيراً، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الواقعة في أربع آيات متواليات: { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ* أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ }

... { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ } ... { أَفَرَأَيْتُمُ الْماءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ } ... { أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَها أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِؤُنَ } (79).

ففي هذه الآيات الأربع أربع مغايرات من الفعل المضارع إلى اسم الفاعل المشتق: (أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) (أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) (أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون) (أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشؤن).

فقد غايرت الآيات بين الصيغ الفعلية المتعلقة بالبشر: (تخلقونه، تزرعونه، أنزلتموه، أنشأتم) إلى الصيغ الاسمية المتعلقة بالله تعالى: (الخالقون، الزارعون، المنزلون، المنشئون) فيكون بذلك قد نفى عنهم كل هذه الأفعال في كل وقت، وأثبتها لنفسه تعالى بصيغة الاسم، وهذا الأسلوب يسمى التقابل (80)، وهو من أروع الأساليب التي تنبئ عن دقة الاستخدام.

يقول ابن عاشور: وقوله تعالى: (أم نحن الخالقون) زيادة في تقرير إسناد الخلق إلى الله في المعنى، وللإيفاء بالفاصلة، وامتداد نفس الوقف، وهذا المعنى يزيد توكيداً بذلك الاستفهام الإنكاري الموجود في صدر الآية (أأنتم تخلقونه) ففي تقديم المسند إليه على المسند الفعلي إفادة التقوى، لأنهم لما نزلوا منزلة من يزعم ذلك كما علمت صيغت جملة نفيه بصيغة دالة على زعمهم تمكن التصرف في تكوين النسل ، وقد حصل نفي الخلق عنهم ، وإثباته لله تعالى معنى قصر الخلق على الله تعالى(81) .

وقد يقال لماذا جاء التعبير القرآني باسم الفاعل الدال على الثبوت النسبي أو الثبوت المتجدد، ولم يأت بصيغة من الصيغ الدالة على الثبوت والدوام؛ كما في قوله تعالى: (إن ربك هو الخلاق العليم) (82) فقد جاء (خلاق) و(عليم) على وزنين من أوزان المبالغة ؟

والجواب أن التعبير باسم الفاعل وإن كان اسما إلا أنه يظهر فيه معنى الحدث؛ فهو يرسم بظله الذي يلقيه في عقل الانسان وخياله تكوين الخلق، وطريقة الإنبات، وعملية الإنزال، وهيئة الإنشاء، فمع كل نسمة تخلق، ومع كل زرع ينبت، ومع كل قطرة تنزل، ومع كل شجرة تنشأ تظهر تدابير ربٍّ عمَّت رحمته، وجلت قدرته، وتناهت حكمته ، فالله تعالى لم يخلق قوانين الطبيعة ثم تركها تعمل بالضوابط الموضوعة لها، وإنما ظهرت آثاره في كل ما خلق من كونه، ولم تغب مشيئته، ولا انقطعت إرادته.

و(الخالقون) في الآيات الكريمة وإن كانت أسماء أفعال إلا أنها في معنى الصفة المشبهة، ومثال ذلك قوله تعالى: (غافر الذنب وقابل التوب) (83).

ف(غافر) و(قابل) في هذه الآية الكريمة اسما فاعلين دالان على الثبوت ثبوتا أبديا، وليس على التجدد، يقول الألوسي: "ف(غافر وقابل) وإن كان اسمي فاعل إلا أنهما يرد بها التجدد، ولا التقيد بزمان، بل أريد بهما الثبوت والاستمرار، فإضافتهما للمعرفة بعدهما محضةً أكسبتهما تعريفا، فصح أن يوصف بها أعرف المعارف..." (84).

ويقول أبو حيان: و(غافر وقابل) صفتين وهما اسما فاعل لا يراد بهما التجدد ولا التقيد بزمان، بل أريد بهما الاستمرار والثبوت(85)، ويؤكد الزمخشري هذا المعنى بقوله:

أما (غافر الذنب) و(قابل التوب) فمعرفتان؛ لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن أو غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال، فتكون إضافتهما غير حقيقية، وإنما أريد بثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكم إله الخلق ورب العرش (86).

وبهذا تكون الآيات قد جمعت بين الثبوت والدوام هذه الأفعال له وحده، وعدم غياب طلاقة القدرة في هذه الدلائل الكونية الواردة في كل لحظة من لحظات الحياة .

و من ذلك أيضا: المغايرة في الإسناد.

ويقصد بالمغايرة في الإسناد أن يُسند فعل إلى فاعل معين ثم يأتي بعده فعل آخر مسند إلى فاعل آخر كان ينبغي أن يسند إلى الفاعل الأول نفسه، وهذا النوع من المغايرة نجده كثيرا في كتاب الله عز وجل، ومنه قوله: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (87).

والأصل أن يسند الفعلان إليه تعالى، فهو مصدر الأنعام على عباده بطاعتهم وإرضائهم له، وهو مصدر الغضب عليهم بكفرهم به ومعصيتهم له بدليل قوله تعالى: ﴿ وغضب الله عليه ولعنه ﴾ (88) إلا أن فعل الإنعام أسند إلى الله تعالى، بينما أسند فعل الغضب إلى ما لم يسم فاعله من خلال اسم المفعول المعرف بالموصول الحرفي (ال) الداخل على المشتق.

والمغايرة هنا لها دلالات عديدة؛ وأسرار لطيفة؛ وذلك أن الله سبحانه وتعالى هو وحده مصدر التفضل والإنعام ، فالمقام مقام خضوع وتذلل ودعاء، فلابد من التضرع إليه بكل صور الأدب، وإظهار له، يقول ابن عجيبة في تفسيره: وإنما النعمة إلى الله، والغضب إلى المجهول تعليما للأدب(89).

وأضاف أبو حيان الأندلسي ملمحا آخر فقال: "وبناه للمفعول؛ لأن من طلب الهداية ونسب الإنعام إليه لا يناسب نسبة الغضب إليه، لأنه مقام تلطف وترفق وتذلل لطلب الإحسان؛ فلا يناسب مواجهته بوصف الانتقام، وليكون المغضوب توطئة لختم السورة بالضالين، لعطف موصول على موصول مثله لتوافق آخر الآي"(90).

ونجده أيضا يعلل لبنا (أنعم) للفاعل بقوله: "بناء (أنعمت) للفاعل استعطاف لقبول التوسل بالدعاء في الهداية وتحصيلها؛ أي: طلبنا منك الهداية إذ سبق إنعامك، فمن إنعامك إجابة سؤالنا ورغبتنا، كمثل أن تسأل من شخص قضاء حاجة وتذكره بأن من عادته الإحسان بقضاء الحوائج، فيكون ذلك آكد في اقتضائها، وأدعى إلى قضائها"(91).

وربما كان في بناء هذا الفعل للمجهول عمومٌ وشمولٌ؛ وذلك أن الغضب على هذه الفئة من البشر ليس من الله وحده، وإنما من عموم ما خلق الله؛ الملائكة وعباد الله المؤمنين والسماء والأرض، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (92)، يقول ابن القيم: "إنَّ النعمة بالهداية إلى الصراط لله وحده ، وهو المنعم بالهداية دون أن يشركه أحد في نعمته، فاقتضى اختصاصه بها...، وأما الغضب: فإن الله غضب على من لم يكن من أهل الهداية إلى هذا الصراط ، وأمر عباده المؤمنين بمعاداتهم وذلك يستلزم غضبهم عليهم موافقة لغضب ربهم عليهم فموافقته تعالى تقتضي أن يغضب على من غضب عليه ويرضى عمن رضي عنه فيغضب لغضبه ويرضى لرضاه وهذا حقيقة العبودية واليهود قد غضب الله عليهم فحقيق بالمؤمنين الغضب عليهم فحذف فاعل الغضب وقال (المغضوب عليهم) لما كان للمؤمنين نصيب من غضب الله عليه بخلاف الإنعام فإن لله وحده"(93).

الخاتمة

***

حاول هذا البحث أن يقدم تحليلا لظاهرة أثرت الدرس العربي شعره ونثره بالكثير من القيم الفنية الرائعة، والمعاني الدلالية الرائقة، وهي ظاهرة المغايرة اللفظية والتركيبية في النحو العربي، وقد ظهرت هذه الظاهرة كغيرها من ظواهر اللغة الفنية ظهورا بيِّنا في القرآن الكريم، الذي تبدت فيه اللغة في أجمل وأكمل مظاهرها.

و قد تكشف لي من خلال هذا البحث جملة من النتائج يمكن بلورتها في النقاط التالية:

1- أنَّ ظاهرة المغايرة اللفظية والتركيبية ظاهرةٌ شائعة في كلام العرب، وأنهم أصَّلوا لها، ورصدوا صورها في الكلام العربي.

2- أن اللغويين والنحاة القدامى عُنوا بهذه الظاهرة عناية خاصة؛ فوضعوا لها مصطلحات مختلفة مثل: العدول، وتبادل الصيغ وغير ذلك، ولم يكن لهم همٌّ من وراء ذلك إلا أن يبحثوا في مناسبات هذه المغايرات، والأسرار الفنية التي دعت إليها.

3- أنَّ المغايرة كما تدخل في التراكيب النحوية تدخل كذلك في الصيغ الصرفية والمفردات المعجمية، وأنها في كل ذلك تعبر عن منطق اللغة العربية، وإدهاشها في بيان إمكاناتها في التعبير عن مرادات المتكلمين الواعين بها.

4- أنَّ الجذور المعجمية لا تتفق اتفاقاً تاماً في معانيها، وإنما تتقارب معاني المترادفات ولا تتطابق تطابقاً تاماً.

وبعد هذا العرض لظاهرة (المغايرة) وآثارها الدلالية في الوظائف النحوية فلا أدعي أني استقصيت كل ما في هذه الظاهرة المهمة من طاقات وإمكانات فنية تهدف إلى تنامي معاني الأدوات في التراكيب النحوية، وإنما كان هدفي إظهار حقيقة مفادها أنَّ التراث العربي قد أدرك مسألة المغايرة في اللغة، وأن لها أثراً واضحاً في بعض جوانب النحو العربي؛ لذلك إن أصبت فيما ذهبت إليه فلله الحمد والشكر، وإن أخطأت فحسبي أجر الاجتهاد.

المصادر والمراجع

1. الأُرَمي، محمد الأمين بن عبد الله العلوي الهرري " تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن" ، إشراف د. هاشم محمد علي مهدي، الناشر. دار طوق الحمامة بيروت – لبنان، الأولى 1421 هـ - 2001 م.

2. الألوسي، شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني (ت:1270هـ)"روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، ضبطه. علي عبد الباري عطية، طبعة دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الأولى 1415هـ 1994م.

3. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ)، "تفسير البحر المحيط" ، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى 1418هـ - 1993م.

4. ابن الأثير، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد الكريم (ت: 637هـ) "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، 4ج ، تحقيق . د . أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، طبعة دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع الفجالة – القاهرة، ج2 ص145.

5. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي (ت: 392هـ) "الخصائص " 3ج ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة المكتبة العلمية ، الرابعة ج3 ص268.

6. ابن القيم، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيِّم الجوزية (ت751 هـ) "روضة المحبين ونزهة المشتاقين"1ج، تحقيق . محمد عزب شمس، طبعة دار علام الفوائد جدة - المملكة العربية السعودية، ص 515 .

7. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الموصلي (ت: 643هـ) "شرح المفصل للزمخشري" 8ج ، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الأولى2001م، ج3 ص213.

8. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت: 1393هـ) "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" 30ج، طبعة الدار التونسية للنشر – تونس، الطبعة الأولى 1984م ج 1 ص 712.
9. ابن القيم، شمس الدين، محمد بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت :751هـ) "بدائع الفوائد" 5ج ، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي ، وأشرف أحمد الجمال، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1996م ج1 ص193 – 194 .
10. ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: 775هـ)، "اللباب في علوم الكتاب" 20 ج، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الأولى1419هـ- 1998م، ج20 ، ص339.
11. ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي (ت: 542هـ)، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" 6ج، تحقيق. عبد السلام عبد الشافي محمد، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى 1422هـ ج 5 ، ص458.
13. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت: 711هـ) "لسان العرب" 15 ج ، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ، مادة (م س س) ج 6 ص 218 .
14. ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدي الحسني الإدريسي (ت : 1224هـ) "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد 8ج، تحقيق. أحمد عبد الله القرشي رسلان، طبعة المكتبة العلمية بيروت – لبنان، الثانية 1419هـ - 1999م، ج 1 ص65.
15. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685 هـ) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" 5ج، تحقيق. محمد صبحي حسن حلاق، ود. محمود أحمد الأطرش، طبعة دار الرشيد- دمشق، الأولى 1411هـ 2000م، ج 2 ص87.
16. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت: 510هـ) " تفسير البغوي معالم التنزيل في تفسير القرآن" 8 ج ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية- سليمان مسلم الحرش، الناشر. دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1417هـ - 1997م ، ج 5 ص 254.
17. الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي،(ت: 1205هـ) "تاج العروس من جواهر القاموس" 40 ج ، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، الأولى 2003م، ج 16 ص 509 .
18. الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، (ت: 502 هـ) "المفردات في غريب القرآن" 1ج ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط 1، 1412 هـ، ص 562 .
19. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) "معترك الأقران في إعجاز القرآن" 3ج، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى، 1408 هـ - 1988 م، ج 1، ص192.
20. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (ت: 756 هـ) "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" 11ج ، تحقيق د . أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ، 1406 هـ، ج 4 ص 55 .
21. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 2ج، تحقيق . فؤاد علي منصور، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م، ج 2 ، ص279 .
22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) "الدر المنثور في التفسير بالمأثور" 15ج، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، طبعة دار هجر- القاهرة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م، ج 15 ، ص462 .
23. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ) "تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب"، 32ج، طبعة المكتبة العلمية بيروت - لبنان، الأولى، 1421هـ - 2000م، ج 31 ، ص176 .

24. الراغب، عبد السلام أحمد الراغب، الدكتور، "وظيفة الصورة الفنية في القرآن الكريم" طبعة فصلت للدراسات والترجمة والنشر- حلب، الأولى 2001م ص389.
25. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الملقب بجار الله (ت : 538 هـ) "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" 4 ج، طبعة دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، الثالثة، 1407هـ- 1987م، ج4 ص 760.
26. الفراء، زكريا بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت : 207 هـ) "معاني القرآن" 3ج، طبعة عالم الكتب بيروت– لبنان، الثالثة 1403هـ– 1983م ج 3 ص267.
27. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت: 770هـ) "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، طبعة مكتبة لبنان - بيروت، ص215.
28. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ) "تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل" 17ج ، صححه وعلق عليه. محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي– القاهرة، الأولى 1376هـ - 1957م ج 9 / ص 3404. وانظر الكشاف : ج 3 ، ص 178 .
29. مصلوح، سعد عبد العزيز، الدكتور "في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)" مجلس النشر العلمي – الكويت، الطبعة الأولى 2003 م، ص95
30. المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري (ت: 749هـ) "الجنى الداني في حروف المعاني" 1ج، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الأولى 1992م، ص303.
31. المقابلة: أن يوافق بين معان ونظائرها، والمضاد وضده، انظر: الباقلاني، محمد بن الطيب بن القاسم (ت : 372هـ) تحقيق. السيد أحمد صقر، طبعة دار المعارف- القاهرة ص132.
32. الورغمي، أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي (ت : 803هـ)
"تفسير ابن عرفة" 4ج ، تحقيق. جلال السيوطي، طبعة المكتبة العلمية بيروت – لبنان، الأولى 2008م ج 1 ص168.

الهوامش

(1) مصلوح، سعد عبد العزيز، الدكتور "في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)" مجلس النشر العلمي – الكويت، الطبعة الأولى 2003 م، ص95.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) "معترك الأقران في إعجاز القرآن"، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى، 1408 هـ - 1988 م، ج 1، ص192.

(3) سورة الشعراء : جزء من الآية 77 .

(4) سورة البقرة : جزء من الآية 255 .

(5) سورة يوسف : جزء من الآية 18 .

(6) سورة الواقعة : جزء من الآية 2 .

(7) سورة القلم : جزء من الآية 6 .

(8) سورة الطارق : جزء من الآية 6 .

(9) سورة هود : جزء من الآية 43 .

(10) سورة العنكبوت : جزء من الآية 67 .

(11) سورة مريم : جزء من الآية 61 .

(12) السيوطي، "معترك الأقران في إعجاز القرآن"، ج 1 ، ص193

(13) ابن الأثير، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد الكريم (ت: 637هـ) "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، 4ج ، تحقيق . د . أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، طبعة دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع الفجالة – القاهرة، ج2 ص145.

(14) سورة القمر : جزء من الآية 42 .

(15) سورة البقرة : جزء من الآية 268 .

(16) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي (ت: 392هـ) "الخصائص " ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة المكتبة العلمية، الطبعة الرابعة ج3 ص268.

(17) سورة النساء : الآية 85 .

(18) ابن القيم، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيِّم الجوزية (ت751 هـ) "روضة المحبين ونزهة المشتاقين"، تحقيق . محمد عزب شمس، طبعة دار علام الفوائد جدة - المملكة العربية السعودية، ج1،ص 515 .

(19) أبو حيان، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، "تفسير البحر المحيط" ، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى 1418هـ - 1993م ، ج 1 ص322.

(20) الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت: 502 هـ) "المفردات في غريب القرآن" ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط 1، 1412 هـ، ج 1، ص 562 .

(21) السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (ت: 756 هـ) "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" ، تحقيق د . أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ، 1406 هـ، ج 4 ص 55 .

(22) أبو حيان، "تفسير البحر المحيط" ج 1 ص 322 .

(23) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685 هـ) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" 5ج، تحقيق. محمد صبحي حسن حلاق، ود. محمود أحمد الأطرش، طبعة دار الرشيد- دمشق، الأولى 1411هـ 2000م، ج 2 ص87.

(24) الألوسي، شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني (ت:1270هـ)"روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، ضبطه. علي عبد الباري عطية، طبعة دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الأولى 1415هـ 1994م، ج3 ص94.

(25) سورة الأنعام : الآية 160.

(26) سورة البقرة : جزء من الآية 125 .

(27) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الموصلي (ت: 643هـ) "شرح المفصل للزمخشري" 8ج ، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الأولى2001م، ج3 ص213.

(28) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت: 1393هـ) "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" 30ج، طبعة الدار التونسية للنشر – تونس، الطبعة الأولى 1984م ج 1 ص 712.

(29) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 1 ص544 .

(30) الورغمي، أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي (ت : 803هـ)
"تفسير ابن عرفة" 4ج ، تحقيق. جلال السيوطي، طبعة المكتبة العلمية بيروت – لبنان، الأولى 2008م ج 1 ص168.

(31) المصدر السابق : ج 1 ص169.

(32) سورة البقرة : جزء من الآية 125 .

(33) ابن القيم، شمس الدين، محمد بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت :751ه) "بدائع الفوائد" 5ج ، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي ، وأشرف أحمد الجمال، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1996م ج1 ص193 – 194 .

(34) سورة الأنعام : جزء من الآية 61 .

(35) سورة الشمس : الآية 11 .

(36) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911ه) "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، تحقيق . فؤاد علي منصور، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418 ه - 1998 م، ج 2 ، ص279 .

(37) الفراء، زكريا بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت : 207 ه) "معاني القرآن" ، طبعة عالم الكتب بيروت– لبنان، الثالثة 1403ه– 1983م ج 3 ص267.

(38) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911ه) "الدر المنثور في التفسير بالمأثور" ، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، طبعة دار هجر- القاهرة، الطبعة الأولى، 1424ه - 2003م، ج 15 ، ص462 .

(39) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606ه) "تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب"، طبعة المكتبة العلمية بيروت - لبنان، الأولى، 1421ه - 2000م، ج 31 ، ص176 .

(40) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الملقب بجار الله (ت : 538 ه) "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" ، طبعة دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، الثالثة، 1407ه- 1987م، ج4 ص 760.

(41) الشروى : أي المثل .

(42) ابن عاشور، (ت: 1393ه) "التحرير والتنوير ... " ، ج30 ص 329.

(43) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 8 ص475 .

(44) المصدر السابق : ج 8 ص475 .

(45) الراغب، عبد السلام أحمد الراغب، الدكتور، "وظيفة الصورة الفنية في القرآن الكريم" طبعة فصلت للدراسات والترجمة والنشر- حلب، الأولى 2001م ص389.

(46) سورة البلد : الآيتان 1 ، 2 .

(47) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت: 510ه) " تفسير البغوي معالم التنزيل في تفسير القرآن" 8 ج ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية- سليمان مسلم الحرش، الناشر. دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1417ه - 1997م ، ج 5 ص 254.

(48) ابن عاشور، (ت: 1393ه) "التحرير والتنوير ... " ، ج30 ص 347.

(49) الألوسي، روح المعاني، ج30 ص133.

(50) الزمخشري، الكشاف ، ج 4 ص757، الرازي، مفاتيح الغيب، ج31 ، ص176.

(51) ابن عاشور، (ت: 1393ه) "التحرير والتنوير ... " 30ج، ج30 ص 347.

(52) الزمخشري ، الكشاف، ج 4 ص757، البغوي، معالم التنزيل، ج5 ، ص 254.

(53) السمين الحلبي، الدر المصون، ج 3 ص 147، والألوسي، ج3 ، ص 140.

(54) ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: 775هـ)، "اللباب في علوم الكتاب"، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الأولى1419هـ- 1998م، ج20 ، ص339.

(55) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي (ت: 542هـ)، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" 6ج، تحقيق. عبد السلام عبد الشافي محمد، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى 1422هـ ج 5 ، ص458.

(56) المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري (ت: 749هـ) "الجنى الداني في حروف المعاني" ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الأولى 1992م، ج1 ،ص303.

(57) البغوي، معالم التنزيل، ج5 ص182، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج5 ص483.

(58) الألوسي، روح المعاني ج3 ، ص140.

(59) الرازي، مفاتيح الغيب، ج33 ، ص164.

(60) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 5 ص483.

(61) سورة يونس : الآية 107.

(62) القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ) "تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل" 17ج ، صححه وعلق عليه. محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي– القاهرة، الأولى 1376هـ - 1957م ج 9 / ص 3404. وانظر الكشاف : ج 3 ، ص 178 .

(63) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" 5ج ، تحقيق. محمد عبد الرحمن المرعشلي، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، الأولى 1418هـ ج 3 ، ص 126.

(64) الرازي، مفاتيح الغيب" ج 17، ص181 .

(65) المصدر السابق : ج 17 ، ص182 .

(66) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 5 ص196 .

(67) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت: 711هـ) "لسان العرب" 15 ج ، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ، مادة (م س س) ج 6 ص 218 .

(68) الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت: 770هـ) "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، طبعة مكتبة لبنان - بيروت، ص215.

(69) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي،
(ت: 1205هـ) "تاج العروس من جواهر القاموس" 40 ج ، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، الأولى 2003م، ج 16 ص 509 .

(70) المصدر السابق : مادة (ر و د) ج 8 ، ص122 .

(71) سورة الرعد : الآية 11 .

(72) سورة المجادلة : الآية 19 .

(73) ابن يعيش ، شرح المفصل : ج10 ص 83 . (مصدر سابق).

(74) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ج 28 ص 54 .

(75) الألوسي، روح المعاني : ج28 ص 34 .

(76) المصدر السابق : نفسه .

(77) الأُرَمي، محمد الأمين بن عبد الله العلوي الهرري " تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن" 33ج، إشراف د. هاشم محمد علي مهدي، الناشر. دار طوق الحمامة بيروت – لبنان، الأولى 1421 هـ - 2001 م ج 6 ص240.

(78) الألوسي، روح المعاني : ج28 ص 34 .

(79) سورة الواقعة : الآيات من 58 – 72 .

(80) المقابلة: أن يوافق بين معان ونظائرها، والمضاد وضده، انظر: الباقلاني، محمد بن الطيب بن القاسم (ت : 372هـ) تحقيق. السيد أحمد صقر، طبعة دار المعارف- القاهرة ص132.

(81) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ج 27 ص 314 .

(82) سورة الحجر : الآية 86 .

(83) سورة غافر : الآية 3 .

(84) الألوسي، روح المعاني : ج24 ص 41 .

(85) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 7 ص430 .

(86) الزمخشري، الكشاف ، ج 5 ص327، الرازي، مفاتيح الغيب، ج31 ، ص176.

(87) سورة الفاتحة : الآية 7 .

(88) سورة النساء : جزء من الآية 73 .

(89) ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدي الحسني الإدريسي (ت : 1224هـ) "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد 8ج، تحقيق. أحمد عبد الله القرشي رسلان، طبعة المكتبة العلمية بيروت – لبنان، الثانية 1419هـ - 1999م، ج 1 ص65.

(90) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 1 ص148 .

(91) المصدر السابق : نفسه

(92) سورة آل عمران : الآية 87 .

(93) ابن القيم، بدائع الفوائد ج 2 ص422 .